E/ESCWA/ACF/2022/Flyer.3

خلفية

أثّر ظهور جائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من تباطؤ اقتصادي على الشركات إلى حد بعيد. وطالت تبعات الاغلاق المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، لتفرض تحديات جديدة على أنشطتها. وشكّل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) منذ عام 2020 جزءاً من استجابة منظومة الأمم المتحدة العالمية للجائحة، من خلال مشروع حساب التنمية حول المبادرة العالمية نحو انتعاش قطاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ما بعد كوفيد-19، لا سيما المجموعة "واو" من المكون 2، التي تعنى بـ "الوصول إلى الأسواق".

وغالباً ما تجهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما في البلدان النامية، الأحكام القانونية المتعلقة بالمنافسة، فتتغفل عن الفوائد التي تتيحها الأسواق التنافسية. وتحركت سلطات المنافسة في مختلف أنحاء العالم لمواجهة التحديات التي فرضتها الأزمة الصحية على هذه الشركات، فسمحت استثنائياً باتفاقيات تعاون بين المنافسين لمواجهة القيود التي فرضها الحجر الصحي على أسواق معينة، وذلك بهدف الحصول على مواد خام ومكونات في ظروف أكثر مواءمة أو الوصول إلى منصات رقمية في ظروف أكثر عدلاً وشفافية.

إلى جانب القضايا الهيكلية الحالية التي تواجهها المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من حيث الحصول على تمويل، سلطت الجائحة الضوء على أهمية التحول إلى العالم الافتراضي. وسجل النشاط الاقتصادي عبر الإنترنت معدلات أعلى بكثير مقارنة بالسنوات السابقة، وأدت المنصات دور الوسيط بين الوسط التجاري والمستهلك. مع ذلك، حال الافتقار إلى القدرة على المنافسة وضعف إمكانية الاستفادة من النفوذ، واحتكار الأسواق المجاورة، وعدم تكافؤ المنصات دون وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق. وجاء في تقرير الأونكتاد لعام 2021 حول تأثير جائحة كوفيد-19 على المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة أن تزويد هذه الشركات بقناة توزيع يتيح فرصاً متكافئة للمنصات وييسر وصول نفس قاعدة العملاء إليها، وبالتالي "يضفي طابعاً ديمقراطياً على الأسواق"، ما قد يهدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بالابتكار. وقد يؤدي ذلك إلى نشوء قضايا محددة في الأسواق الرقمية، حيث قد تؤثر عمليات الاستحواذ الاستراتيجية الصغيرة من جانب كيانات أكبر على المنافسة في السوق إلى حد بعيد، من دون أن تخضع لأي تدقيق[1].

وساعدت حزم الدعم الحكومي للانتعاش الاقتصادي منذ خريف عام 2020 المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، من خلال قروض وضمانات ودعم توظيف وإعفاء ضريبي. ومع ذلك، لا بد من اتخاذ تدابير ومبادرات عامة أخرى لدعم ازدهار المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الحالية الناجمة عن الرقمنة[2]. ولدى تعديلات المشتريات العامة الرامية إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الوصول إلى مناقصات، قيمة خاصة لأنها تتسم بأهمية اقتصادية كبيرة، لتشكيلها نسبة 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ونحو 30 في المائة في البلدان النامية. وتدعو الأونكتاد في تقريرها لعام 2012 إلى وضع استراتيجيات ترمي إلى تيسير مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناقصات عامة، ما يزيد عدد المزايدين المحتملين ويحفز على المنافسة. وفي هذا السياق، يعتبر تقسيم المناقصات الكبيرة إلى حصص إحدى أهم الوسائل لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي الحالات التي تفتقد فيها

1 UNCTAD (2021). The COVID-19 Pandemic impact on Micro, Small and Medium Sized Enterprises.

2 UNCTAD (2021). Out of the frying pan. into the fire? Trade and Development Report 2020 Update.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القدرة على تقديم عطاءات فردية، يتيح السماح بتشكيل اتحاد مزايدين فرصاً أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويقدم الأونكتاد المشورة بشأن السياسات في مجال المنافسة وحماية المستهلك منذ أكثر من 30 عاماً، ويواصل جمع معلومات عن أفضل الممارسات في هذا المجال استجابة لتأثير الجائحة على الأعمال التجارية والمستهلكين، ولا سيما التركيز على مساهمة قوانين وسياسات المنافسة في انتعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية[3].

وفي ما يلي الأهداف الرئيسية للجلسة:

- تبادل النتائج الأساسية والدروس المستفادة من مشروع التعاون التقني بشأن انتعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة الوعي حول دور سياسات المنافسة في انتعاش المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة اقتصادياً ما بعد جائحة كوفيد-19.

تيسير الجلسة

خوان لويس كروسيليغي، رئيس قسم بناء القدرات والخدمات الاستشارية، فرع سياسات المنافسة والمستهلكين، الأونكتاد

المتحدّثون

- إيفلين ألميدو، مسؤولة علاقات دولية، هيئة مراقبة المنافسة، السلفادور
- تبلو بول، رئيس تنفيذي، هيئة المنافسة، بوتسوانا
- العنود الفهد، مديرة إدارة التحقيقات الاحتكارية، هيئة حماية المنافسة، الكويت

3 UNCTAD (2020). The Global Initiative towards post-COVID-19 Resurgence of the MSME Sector.